

تحرك عاجل

الحكم على خمسة ناشطين بالسجن سنتين

من المقرر أن يمثل خمسة ناشطين، بمن فيهم الطبيب الجراح أحمد سعيد، أمام محكمة استئناف في القاهرة، في 30 ديسمبر/كانون الأول، عقب طعنهم في الحكم الصادر بحقهم. وصدر الحكم عليهم في 13 ديسمبر/كانون الأول بالسجن سنتين بتهم ملفقة، عقب أقل من شهر من القبض عليهم.

حيث من المقرر أن يمثل الناشطون الخمسة، بمن فيهم الطبيب الجراح أحمد محمد سعيد، أمام "محكمة جنح مستأنف عابدين" في القاهرة، في 30 ديسمبر/كانون الأول. وذلك عقب استئنافهم حكم الإدانة والسجن سنتين الصادرين عن "محكمة جنح عابدين"، في 13 ديسمبر/كانون الأول، بعد أقل من شهر واحد من القبض عليهم. والمدعى عليهم الآخرون هم: مصطفى إبراهيم محمد أحمد وكريم خالد فتحي ومحمد عبد الحميد وجميلة سري الدين. وتشكل بعض التهم الموجهة ضدهم، مثل تهمة التجمهر دون تصريح، انتهاكاً لحقوق الإنسان المحمية، بينما لم يكن هناك أساس لتهم أخرى مثل تعطيل المرور، التي أدينوا بها.

وقبض على أربعة من الناشطين في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، في الذكرى الرابعة للمصادمات التي وقعت في "محمد محمود". ومحمد محمود هو شارع في القاهرة مجاور لميدان التحرير، حيث خلفت اشتباكات بين المحتجين والشرطة 51 قتيلًا على مدار ستة أيام، بدءاً من 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وكان الجراح أحمد سعيد حاضراً آنذاك يعالج المحتجين الجرحى. وفي الذكرى الرابعة، تجمع المحتجون بصورة سلمية على "جسر 6 أكتوبر" بالقاهرة لإحياء ذكرى من فارقوا الحياة. وقبض على ما مجموعه 13 ناشطاً، بمن فيهم المتهمون الأربعة الذين حكم عليهم بالسجن سنتين، في أماكن مختلفة من القاهرة في اليوم نفسه. بينما اعتقلت جميلة سري الدين في 22 نوفمبر/تشرين الثاني أثناء جلبها الطعام إلى المعتقلين، وفق ما قالته عائلتها لمنظمة العفو الدولية.

وبدأ أحمد سعيد إضراباً جزئياً عن الطعام (كان يتناول السوائل دون الطعام) في 8 ديسمبر/كانون الأول. وتعرض للتعذيب أثناء جلسات الاستجواب في "سجن عابدين" بالقاهرة، يوم القبض عليه، كما قالت عائلته. حيث كبلت يده وعصبت عيناه وضرب وصعق بالصدمات الكهربائية، وأحرقت يده بالسجائر. وبدت على يد مصطفى إبراهيم أيضاً آثار حروق بالسجائر، وهو أيضاً مضرب عن الطعام جزئياً، بحسب عائلته. ويحتجز المتهمون الذكور الأربعة في "سجن 15 مايو" بالقاهرة، بينما بقيت جميلة سري الدين محتجزة في "سجن عابدين"، نظراً لعدم وجود مرفق للنساء في "سجن 15 مايو". ولم تتمكن عائلات المعتقلين الذكور، ولا محاموهم، من زيارتهم منذ ترحيلهم في 14 ديسمبر/كانون الأول.

يرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى ضمان إلغاء أحكام الإدانة والسجن الصادرة في هذه القضية، والإفراج عن المتهمين الخمسة (مع ذكر أسمائهم) فوراً؛
- وإلى حين الإفراج عنهم، دعوة السلطات إلى ضمان حماية المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح لعائلاتهم ومحاميهم بزيارتهم بصورة منتظمة؛
- الإهابة بالسلطات كي تأمر بفتح تحقيق مستقل ومحيد على وجه السرعة في مزاعم تعرضهم للتعذيب، وضمان جلب المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة، في محاكمة نزيهة لا تصدر عنها أحكام بالإعدام.



يُرجى إرسال المناشدات قبل 30 ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى الجهات التالية:
أحمد الزند

وزير الداخلية

مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

25 شارع الشيخ ربحان

باب اللوق، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

فاكس رقم: +202 2794 5529.

تويتر: @moiegy

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

وزير العدل

ميدان لاطوغي

وزارة العدل

وسط القاهرة، جمهورية مصر
العربية

رقم الفاكس: +202 2795 8103

البريد الإلكتروني:

info@mlj.gov.eg

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية

لشؤون حقوق الإنسان

ماهي حسن عبد اللطيف

وزارة الشؤون الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس رقم: +202 2 574 9713 .

البريد الإلكتروني:

Contact.Us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ.

تحرك عاجل

الحكم على خمسة ناشطين بالسجن سنتين

معلومات إضافية

شارك أحمد سعيد في وقفة الاحتجاج على "جسر 6 أكتوبر" السلمية في القاهرة، التي احتشد خلالها نحو 30 شخصاً على رصيف المشاة وهم يحملون لافتات تذكارية لمن فارقوا الحياة، بما في ذلك شعارات من قبيل "حاكموا من قتلوا الثوار" و"أفرجوا عن إخواننا وأخواتنا المعتقلين". وبدأت الوقفة في الساعة 2 من بعد الظهر، وبعد خمس إلى سبع دقائق، انتهت وقفة الاحتجاج بصورة طبيعية. وتمت عمليات القبض على المحتجين عقب ذلك على أيدي قوات الأمن، التي كان لها وجود كثيف في القاهرة، ذلك اليوم، طبقاً لأقرباء المعتقلين ولمتظاهر كان حاضراً في وقفة "جسر 6 أكتوبر".

وعقب الاحتجاج، ذهب أحمد سعيد إلى حي قريب في وسط القاهرة هو حي عابدين، حيث جلس في أحد المقاهي مع صديقه مهندس الحاسوب مصطفى إبراهيم. وعند نهوضهم للمغادرة، اقترب منهم رجال شرطة وطلبوا منهم رؤية بطاقتهم الشخصية. ولم يكن أحمد سعيد يحمل بطاقته، واقتادت الشرطة كليهما إلى أقرب قسم للشرطة لاستجوابهما. وقالت عائلته إن هاتفه النقال أغلق في حوالي الساعة الرابعة من بعد الظهر. وعندما سأل الأقارب والمحامون عنه في أقسام شرطة مختلفة، بما في ذلك قسم شرطة عابدين، أنكر ضباط الشرطة أن أيّاً من الرجلين محتجز لديهم. ولم يعلم الأقارب والمحامون أن أحمد سعيد ومصطفى إبراهيم، وكذلك اثنين آخرين، وهما كريم خالد فتحي ومحمد عبد الحميد، كانا حقيقة محتجزين في قسم شرطة عابدين إلا حوالي الساعة 4 من بعد ظهر اليوم التالي.

وأدين المتهمون الخمسة، بمن فيهم جميلة سري الدين، بتهمة التظاهر، وإغلاق الطريق وتعطيل المرور، بما يشكل مخالفة "لقانون التظاهر لسنة 2013"، الذي يقيد تعسفاً الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي المكفول بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، ومصر دولة طرف فيه، وبمقتضى المادتين 65 و73 من "دستور جمهورية مصر العربية". كما وجهت إليهم تهمة التظاهر دون الحصول على تصريح، والتجمهر لأكثر من خمسة أشخاص. إذ إن تجمع خمسة أشخاص أو أكثر يشكل انتهاكاً "لقانون التجمهر رقم 10 لسنة 1914"، الذي يقيد تعسفاً كذلك حقوق الإنسان المحمية. وأدانهم القاضي بالتهمة التي تستتبع العقوبة الأشد، كما قال أحد محامي الدفاع.

وطبقاً لمحاميهم، ليس ثمة دليل مادي في ملف القضية يثبت على المتهمين التهم الموجهة إليهم. فكل ما يتضمنه ملف القضية هو تقرير التحقيق الذي أجراه ضابط واحد من ضباط "الأمن الوطني". ويقول ذلك التقرير إن المتهمين قد شاركوا في تظاهرة عند تقاطع شارع محمد محمود ومحمد فريد في القاهرة، مع أكثر من 40 شخصاً، مما تسبب بتعطيل المرور وشكل تهديداً لأمن المواطنين. وطبقاً لمحامي الدفاع، يؤكد تقرير لإدارة المرور أنها لم تتلق أي شكوى بشأن تظاهرة في ذلك الشارع أو تعطيل المرور في ذلك اليوم. وجرى التحفظ على الناشطين الخمسة رهن التوقيف السابق على المحاكمة في "سجن عابدين" إلى حين انعقاد محاكمتهم عقب ثلاثة أسابيع، في 13 ديسمبر/كانون الأول.

وقبض على تسعة ناشطين آخرين في اليوم نفسه بالقرب من "جسر 6 أكتوبر". وهم سحر مندور عامر، ومحمد إبراهيم أحمد إبراهيم، ومحمد علي نعمان السيد، وأحمد السيد حسن، وسيد محمد أحمد، ومحمد إبراهيم عبد اليزيد، وأحمد إسلام السيد، وأحمد عصام محمد، ومحمد دسوقي رمضان. واقتيدوا إلى قسم شرطة قصر النيل، وما زالوا محتجزين

هناك. بيد أن قضيتهم تخضع لمحاكمة منفصلة أمام "محكمة جناح قصر النيل". وكان من المقرر أن تعقد أولى جلسات محاكمتهم في 15 ديسمبر/كانون الأول، ولكنها أجلت حتى 5 يناير/كانون الثاني 2016.

وقالت عائلة أحمد سعيد إنه عندما قام بإبلاغ النيابة العامة، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني، بأنه قد تعرض للتعذيب، رفض عضو النيابة العامة تسجيل حادثة التعذيب. وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني، أمر أحد القضاة بالإفراج عن المتهمين الثلاثة عشر بالكفالة، ولكن النيابة العامة طعنت في القرار وأعيدوا إلى الحجز في انتظار المحاكمة. وفي قضية جميلة سري الدين، قبض عليها ابتداء من قبل نيابة قصر النيل. وعقب أربعة أيام، أخلى القاضي سبيلها بكفالة قيمتها 3,000 جنيه مصري (380 دولاراً أمريكياً)، قامت بدفعها. وعقب إخلاء سبيلها، أمرت نيابة عابدين باعتقالها استناداً إلى تهم ملفقة. وهي الآن مدعى عليها في كلتا القضيتين.

الأسماء: أحمد سعيد، ومصطفى إبراهيم محمد أحمد، وكريم خالد فتحي، ومحمد عبد الحميد، وجميلة سري الدين.

الجنس: جميعهم ذكور باستثناء جميلة سري الدين (أنثى)

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/294، رقم الوثيقة (MDE 12/3119/2015)، الصادر بتاريخ 21 ديسمبر/كانون الأول 2015.